

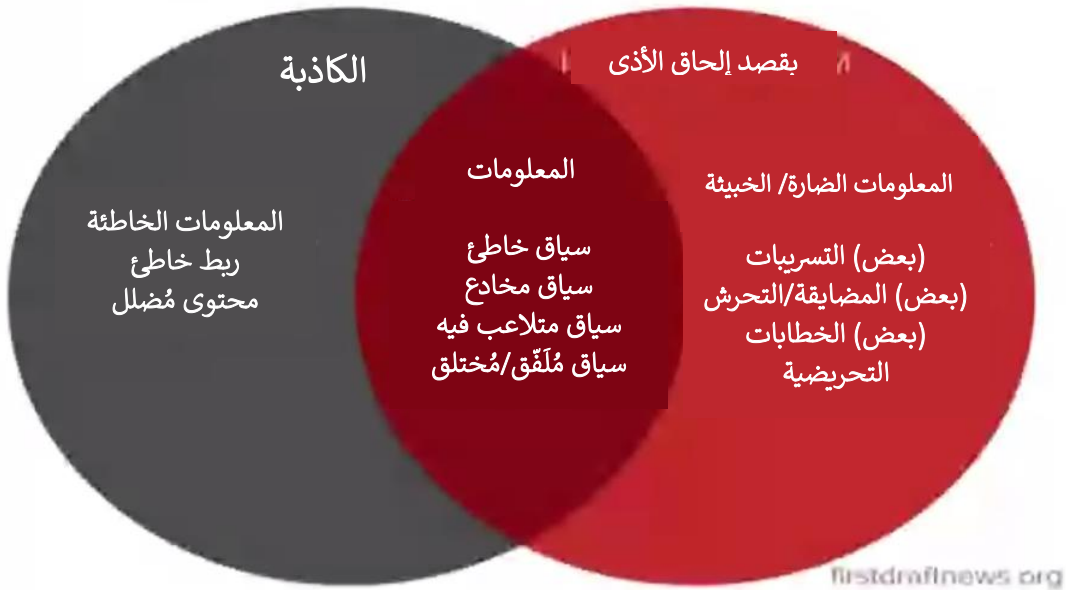
ICNL LLC

INTERNATIONAL CENTER
FOR NOT-FOR-PROFIT LAW LLC

المعلومات المضللة: المعضلات التشريعية

فوضى المعلومات

INFORMATION DISORDER



المعلومات المضللة: هو النشر المتعمد للمعلومات المضللة والخاطئة، حيث يتم تقديمها بصورة تقصد التضليل، أو تنشأ بقصد التضليل. وغالباً ما تحتوي المعلومات المضللة على بعض المكونات الحقيقية أو "أنصاف الحقائق"؛ الأمر الذي يجعل من الصعب على المتلقي لهذه المعلومات التعرف على الأجزاء المضللة منها وبالتالي يصبح المحتوى أكثر مصداقية. ومن الفئات المندرجة تحت التضليل هي التضليل السياسي، وهو النشر المتعمد للمعلومات المزيفة التي تسعى إلى تشكيل التصورات حول بعض جوانب الخطاب السياسي.

المعلومات الخاطئة: هو النشر غير المقصود للمعلومات المضللة، ولا يجب أن تكون المعلومات الخاطئة خاطئة تماماً. وتتمثل المعلومات الخاطئة بشكل أساسي في الانتشار غير المقصود للمعلومات المزيفة أو المضللة، والتي لا تنتج عن جهد منسق.

المعلومات الكاذبة (الأخبار الكاذب): أي معلومات من مصدر إخباري لا يوافق عليه الشخص، ولا يوجد تعريف موحد للأخبار الكاذبة. ففي الواقع، استخدمه العديد من الأشخاص المختلفين في العديد من السياقات المختلفة بعدد من الطرق المختلفة التي تحول دون التوصل إلى تعريف دقيق.

المعلومات الضارة/الخبثية: معلومات دقيقة تستخدم أو تُقدم بصورة تهدف إلى إلحاق الضرر.

يجب احترام المعايير الدولية لحرية التعبير!

تنتهك قوانين "مكافحة الأخبار المزيفة" حرية التعبير

لا يمكن للحكومات أن تقرر ما هي الحقيقة...

إن الحظر العام المفروض على تداول ونشر المعلومات المبنية على أفكار غامضة، بما في ذلك "الأخبار المزيفة" أو "المعلومات غير الموضوعية" لا يتوافق مع المعايير الدولية للقيود المفروضة على حرية التعبير ... والتي يجب إلغاؤها."

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير، والمقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، والإعلان المشترك حول "الأخبار المزيفة"، والمعلومات المضللة والإشاعات، الفقرة رقم 2 (أ) (3 مارس 2017م).

نصت المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على:

لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة

لكل إنسان حق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقبها ونقلها إلى الآخرين دون ما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

تتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محدودة بنص القانون أو تكون ضرورية.

لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم

لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة.

يمكن أن تكون القوانين القائمة فعالة:

- قانون المسؤولية التقصيرية: التسبب عمداً في الإيذاء العاطفي والمعاناة النفسية، وانتهاك الخصوصية
- التشهير/ القذف وتشويه السمعة
- التنمر الإلكتروني
- الاحتيال

التسبب المتعمد في الأذى العاطفي: فرض قاضي صلح فيدرالي في مونتانا على ناشر موقع النازيين الجدد دفع أكثر من 14 مليون دولار كتعويض عن تشجيع "حملة مضايقة وترهيب معادية للسامية على الإنترنت" ضد امرأة في عام 2016م (التسبب المتعمد في الإيذاء العاطفي، وخرق الخصوصية حسب ما جاء في قانون مونتانا لمكافحة الترويع والتخويف (التنمر الإلكتروني))

رفعت تايلور دواسون، أول امرأة سوداء تشغل منصب رئيس الحكومة الطلابية في الاتحاد الأفريقي -في عام 2017م دعوى قضائية ضد أندرو أنجلين -مؤسس ومحرر ديلي ستورمر وحصلت على 700,000 دولار وذلك لتسببه لها بأذى عاطفي متعمد و"التعرض لتمتعها بأماكن الإقامة العامة" لأنها لم تعد تشعر بالأمان في حرم الاتحاد الأفريقي. حيث اتفق القاضي مع حجة محامي دومسون أنه نظراً لأن حرم الاتحاد الأفريقي متاح للجمهور، فيجب اعتباره بمثابة "مرفق عام". ويمكن أن يتعارض ويتداخل نشاط*التصيد العنصري عبر الإنترنت مع وصول الفرد ع إلى الأماكن العامة على قدم المساواة .

التشهير: حصل ليونارد بوزنر -الذي قُتل ابنه نوح البالغ من العمر 6 سنوات في مجزرة ساندي هوك عام 2012م -على تعويضات بقيمة 450 ألف دولار قررتها هيئة محلفين في ويسكونسن بعد رفع دعوى تشهير رداً على نظرية مؤامرة تدعي أن مأساة نيوتاون لم تحدث أبداً.

تشويه السمعة: حصل الكوميدي والكاتب دين عبيد الله على 4.1 مليون دولار في دعوى قضائية رفعها ضد صحيفة ديلي ستورمر نتيجة التشهير والتسبب في الإيذاء العاطفي .

***التصيد:** هو مصطلح حديث منتشر بين مستخدمي الانترنت يعني استفزاز وازعاج وإهانة الآخرين عبر منصات التواصل الاجتماعي من اجل التسلية.

الحاجة لقوانين جديدة:

- قوانين مكافحة البوتات الرقمية Bots
- الشفافية في الدعاية (السياسية)
- هيئات تنظيمية (حكومية) مستقلة
- آليات رفع الشكاوى والمراجعة

البوتات الرقمية Bots:

يمكن استخدام قوانين مكافحة حسابات البوتات الرقمية Bots لحد من انتشار المعلومات المضللة لأن هذه القوانين تجعل من الصعب نشر المحتوى عبر تلك الحسابات.

وفي هذا السياق، أصبحت كاليفورنيا أول ولاية في الولايات المتحدة -وربما أول ولاية في العالم- تحاول أن تحد من قوة البوتات الرقمية Bots من خلال سن "قانون مكافحة البوتات الرقمية Bots"، حيث يشترط القانون أن تكشف البوتات الرقمية Bots (أو الشخص الذي يتحكم فيها) عن "هويتها الاصطناعية" عند استخدامها لبيع منتج ما أو التأثير على الناخبين.

ويُعرّف القانون "البوتات الرقمية Bots" على أنها حسابات آلية عبر الإنترنت حيث لا تكون جميع أو كل الإجراءات أو المنشورات التي ينشرها الحساب صادرة عن شخص واحد.

وفي هذا الصدد، ينص القانون على أنه من غير القانوني "لأي شخص استخدام البوتات الرقمية Bots للتواصل أو التفاعل مع شخص آخر عبر الإنترنت في كاليفورنيا؛ وتضليل الشخص الآخر فيما يتعلق بهويته الاصطناعية لغرض خداع الشخص مع سبق الإصرار والترصد بشأن محتوى التواصل لتشجيعه على شراء أو بيع السلع أو الخدمات في معاملة تجارية أو للتأثير على التصويت في الانتخابات". والاستثناء الوحيد في القانون هو قيام الشخص بالكشف عن استخدامه البوتات الرقمية Bots بصورة "واضحة ومصممة بشكل معقول لإبلاغ الأشخاص الذين يتواصل معهم الحساب الآلي أو يتفاعل معهم".

ويستهدف القانون المنصات الكبيرة، خصوصاً تلك التي تستقبل 10 ملايين زائر جديد كل شهر أو أكثر من الولايات المتحدة، حيث يعتبر هذا القيد مناسباً إلى حدٍ كبير، وسيضمن اقتصار القانون على المنصات الكبيرة أنه لن يثقل كاهل الشركات الصغيرة أو المنتديات المجتمعية.

الشفافية:

ICNL LLC

INTERNATIONAL CENTER FOR NOT-FOR-PROFIT LAW LLC

غالباً ما يتم إخفاء المعلومات المضللة، حيث يظل الكيان الذي ينتج المحتوى المزعج غير معروف. تخفي هذه الكيانات -وخصوصاً تلك التي لها صلة بالجهات الحكومية - هوياتها في بعض الأحيان. وتهدف قوانين الشفافية إلى جعل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على دراية بمصدر المحتوى وما هو الكيان الذي يدعم إنتاج ونشر هذا المحتوى.

ويوجد بعض أنواع تدابير الشفافية بالفعل. فعلى سبيل المثال، تطلب الولايات المتحدة وفرنسا وإيرلندا من شركات الشبكات الاجتماعية جمع المعلومات عن الجهات التي دفعت مقابل الإعلان أو جزء من المحتوى المدعوم والإفصاح عنها للمستخدمين، ومشاركة معلومات حول الجمهور الذي يستهدفه المعلنون.

كما تحتوي التشريعات الفرنسية على متطلبات تتعلق بالشفافية: متطلبات الشفافية -هي المتطلبات القانونية التي تفرض على المنصات الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بتقييم مصداقية المعلومات، حيث يتم إرسال المعلومات المُفصّح عنها إلى جهات تنظيمية معينة أو مجموعات بحثية متخصصة قد تعمل على ضوء هذه المعلومات على تطبيق قواعد معينة وتثقيف الجمهور بشكل عام.

قانون الإعلانات الصادقة:

آخر ما توصلت إليه الولايات المتحدة في جانب سن القوانين لمكافحة المعلومات المضللة هو اعتماد قانون الإعلانات الصادقة (S.1989) في مجلس الشيوخ الأمريكي، حيث يلزم هذا القانون المنصات الرقمية التي لديها أكثر من 50 مليون زائر شهري بالاحتفاظ بسجل للمعلنين الذين أنفقوا أكثر من 500 دولار على الإعلانات في العام السابق، ويجب نشر هذا السجل للعلن مع تقييد نسخة من الإعلان نفسه.

هيئة تنظيمية مستقلة:

يعني تأسيس هيئة تنظيمية تابعة لطرف ثالث (خارجي) للتأكد من أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي تطبق بالفعل وسائل تقصي الحقائق، والكشف عن الإعلانات، واستخدام الروبوتات، وما إلى ذلك، حيث تم اقتباس هذه الفكرة من هيئة تنظيم الصناعة المالية، وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية .

على غرار هيئة تنظيم الصناعة المالية الأمريكية والهيئات التنظيمية المالية على المستوى الوطني في الولايات المتحدة، مثل لجنة الأوراق المالية والبورصات، يمكن للبلدان إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة. ويمكن تأسيس هذه الهيئة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي، ويمكن إعطاؤها صلاحيات لضمان امتثال منصات وسائل التواصل الاجتماعي لسياساتها الداخلية الخاصة أو القوانين الوطنية بشأن قضايا مثل تقصي الحقائق، والإفصاح عن الإعلانات، واستخدام الحسابات الآلية، وتحري العناية الواجبة والشعور بالمسؤولية، ومسؤوليات المستهلك، وحماية العمال، وغير ذلك.

إذا تم تأسيس مثل هذه الهيئات، فسيتمتعن عليها وضع قواعدها الخاصة بشأن مسائل مثل مكونات الهيئة وعضويتها، وهل ستكون قراراتها ملزمة أم لا، وشكل آلية المساءلة أو آلية التطبيق، إن وجدت .

ICNL LLC

INTERNATIONAL CENTER FOR NOT-FOR-PROFIT LAW LLC

آليات رفع الشكوى والمراجعة: تُلزم المنصات التي لديها الحد الأدنى من المستخدمين بوضع آلية للشكاوى ومراجعة المحتوى، وتستند هذه الآلية إلى قانون حماية الحقوق على وسائل التواصل الاجتماعي في ألمانيا ومجلس الرقابة على فيسبوك (Facebook) مع بعض التعديلات .

وتتم آلية المراجعة من خلال رفع أي مستخدم شكوى يطالب فيها مراجعة المحتوى بناءً على مجموعة متنوعة من القواعد. ويمكن بعد ذلك إعطاء ناشر المحتوى فرصة محدودة للرد على الشكاوى. وعندما يستجيب ناشر المحتوى قيد النظر، يمكن للقانون اتباع أحد النهج الثلاثة التالية: (أ) قد يُطلب من المنصة إجراء تحقيق على ضوء ذلك، أو (ب) يمكن إحالة الشكاوى إلى آلية مراجعة خاصة تم إنشاؤها وتمويلها من قبل منصات تحت إشراف الحكومة، أو (ج) يمكن إحالة الشكاوى إلى الحكومة للفصل فيها.

مؤشر محو الأمية الإعلامية 2018

المرتبة (1-35)	النتيجة 2018 (100-0)	البلد	المجموعة
1	76	فنلندا	1
2	71	الدنمارك	
3	70	هولندا	
4	69	السويد	
5	69	إستونيا	
6	68	أيرلندا	

تعتبر التربية الإعلامية وزيادة مستوى الوعي والمعرفة من أفضل السبل لتقليل انتشار المعلومات المضللة والمساهمة في معالجة آثارها السلبية.

ICNL LLC

INTERNATIONAL CENTER FOR NOT-FOR-PROFIT LAW LLC

فنلندا والسويد:

أقرت فنلندا والسويد مشاريع قوانين لإدخال فصول مهارات التربية الإعلامية في المدارس الثانوية العامة، كما ان (ولايات أمريكية عدة مثل واشنطن ونيويورك من المتوقع أن تنظر في إقرار قوانين مماثلة العام المقبل)

أكد تقرير معهد المجتمع المنفتح (OSI) إن العلاقة بين مستوى الوعي والتصدي للمعلومات المضللة، مع زيادة مستويات المعرفة ومهارات التفكير النقدي هي علاقة طردية وتعد من أفضل السبل للحماية من المعلومات المضللة وتُعد فنلندا والسويد وهولندا من بين الدول التي توفر التربية الإعلامية والرقمية والتفكير النقدي حول المعلومات المضللة لأطفال المدارس .